

نشرة مفاوضات الأرض

خدمة إعداد التقارير الإخبارية عن مفاوضات البيئة والتنمية

الممارسات الزراعية «التجديدية» بعض التحفظات، واقترح البعض الاستعاضة عنه بمصطلح «المستدامة»، بينما أوضح آخرون اختلاف المعنى بين المصطلحين. تلت ذلك مناقشات مطولة بشأن الإبقاء على فقرة تشجع الأطراف المصنفة على أنها «غير متأثرة» على تعزيز تنفيذها للاتفاقية والإطار الاستراتيجي للفترة 2018-2030، بعدة طرق من بينها وضع أهداف طوعية لتحديد أثر تدهور الأراضي. ودار الكثير من الجدل حول ما إذا كان هذا توسيعاً لنطاق ولاية الاتفاقية، وما إذا كان من المناسب إدراج هذه الصياغة في المقرر. وفي نهاية المطاف، ظلت الفقرة تتضمن نصاً بين قوسين معقوفين يشير إلى أن النسبة الأكبر من تدهور الأراضي تحدث خارج المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة وشبه الرطبة.

اتفقت الأطراف في نهاية المطاف على أن يطلبوا من الأمانة الشروع في إجراء مناقشة شاملة بين الأطراف بشأن أفضل السبل لإعادة تأكيد الدور العالمي للاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في تعميق الالتزامات «السياسية» والتعاون في مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. واتفقت الأطراف أيضاً على أن تقدم الأمانة توصيات تنبثق عن هذه العملية في الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف.

وعند مناقشة عملية وضع الإطار الاستراتيجي المقبل، اتفق أعضاء الوفود على النظر في مدى الحاجة إلى وضع أهداف وغايات، واتفقوا كذلك على تحديد موضع مجموعة متنوعة من الفقرات التي سبق أن اتفقت الوفود على التفاوض بشأنها في إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة. ولن يتم وضع الصيغة النهائية لمشروع المقرر حتى الانتهاء من هذه النصوص، إلى جانب المناقشات الجارية بشأن ما إذا كان ينبغي الإشارة إلى الممارسات الزراعية «التجديدية».

وانتقلت الأطراف إلى مشروع النص المتعلق بالمراعي. وبعد مناقشات بشأن جملة أمور من بينها الإشارة إلى أهمية المراعي للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، والحاجة إلى تحسين أمن حيازة الأراضي في المراعي، ووضع مبادرات للإدارة المستدامة للمراعي، وضعت الأطراف الصيغة النهائية للنص.

واعتباراً من الساعة التاسعة مساءً، اعتمز فريق الاتصال مواصلة النظر في مشروعات المقررات المتعلقة بالقطاع الخاص، وبرنامج عمل الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف، ومسائل النوع الاجتماعي، وأوجه التآزر، ومنظمات المجتمع المدني. وفيما يتعلق بمشروع المقرر بشأن الجفاف، قام فريق غير رسمي خلال عدة أيام بصياغة نص وعرضه على فريق الاتصال المعني بالجفاف في الجلسة المسائية. وأوقفت الأطراف العمل بالفقرة الثانية، ووصفوها بأنها «حساسة» لأنها تشير إلى طبيعة أداة السياسة العامة التي لم يتم الاتفاق عليها: والتفاوض على استخدام كلمة «إطار» أم «بروتوكول». نظر فريق الاتصال في عدد قليل من الفقرات ووافق عليها. غير أن غالبية الفقرات أدت إلى تعديلات جديدة، مما أدى إلى مناقشات طويلة حول ما إذا كان النص المتفق عليه في مشروعات مقررات أخرى يمكن تكراره، أو ما إذا كان ينبغي اعتبار الجفاف «مقررًا خاصًا» يتطلب صياغة أكثر طموحاً. واستمرت المناقشات حتى الليل، وأسفرت في بعض الأحيان عن مناقشات ساخنة، بينما حاول الكثيرون الوصول إلى نص توافقي.

فريق الاتصال المشترك بين لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية ولجنة العلم والتكنولوجيا: أنهى فريق الاتصال المفاوضات بشأن مشروع المقرر المتعلق بتحسين إجراءات تبليغ المعلومات، فضلاً عن جودة التقارير وشكلها. وقدم أحد أعضاء الوفود تقريراً عن التقدم

أبرز أحداث الدورة السادسة عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر: الخميس، 12 ديسمبر/كانون الأول 2024

دائمًا ما يغلب شعور بالقلق والإرهاق على اليوم ما قبل الأخير في اجتماعات مؤتمر الأطراف محفوفاً بالقلق والإرهاق، وكان هذا هو الحال أيضاً في اجتماع الدورة السادسة عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. فقد اختتمت لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية أعمالها وانعقدت في جلسة عامة بعد الظهر لاعتماد جميع المقررات الثمانية وإحالتها إلى الجلسة العامة لمؤتمر الأطراف.

وسار تقدم فرق الاتصال التابعة للجنة العلم والتكنولوجيا واللجنة الجامعة بوتيرة أبطأ. وعلى الرغم من «قواعد المشاركة» الجديدة التي وزعها مكتب هيئة مؤتمر الأطراف على فرق الاتصال، والتي تهدف إلى تسريع وتيرة المفاوضات، فقد أحرزت الفرق تقدماً بطيئاً للغاية على مدار اليوم.

قبيل الساعة السادسة مساءً، انقسم فريق الاتصال التابع للجنة الجامعة إلى فريقين: كُلف الفريق الأول بتناول مشروع المقرر المتعلق بالجفاف، بينما كُلف الثاني بإنهاء جميع مشروعات المقررات الأخرى المتبقية. عادت لجنة العلم والتكنولوجيا للنظر في مشروعات المقررات النهائية واختتمت أعمالها. وكان الأمل معقوداً على الانتهاء من جميع الأعمال ليلة الخميس كي يتسنى للجلسات العامة الختامية للجنة العلم والتكنولوجيا واللجنة الجامعة الانعقاد يوم الجمعة للموافقة على جميع المقررات، وإحالتها إلى مؤتمر الأطراف لاعتمادها بشكل نهائي.

فرق الاتصال

اللجنة الجامعة: استأنف فريق اتصال اللجنة المناقشة بشأن تعزيز تنفيذ الاتفاقية وإطارها الاستراتيجي للفترة 2018-2030. وطرح الكثير من أعضاء الوفود خلال المناقشة أسئلة حول المسائل التنفيذية، حيث أكدت الأمانة أن النص أعد استناداً إلى النتائج التي توصل لها الفريق العامل الحكومي الدولي، واستهدف النص معالجة الثغرات التنفيذية. وخلال المناقشات التي دارت حول فقرات الديباجة، اجتذبت إحدى الفقرات المتعلقة بتعبئة الموارد نقاشاً مطولاً.

وفيما يتعلق بالنصوص التنفيذية، وافق أعضاء الوفود على فقرة بشأن إدماج تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في السياسات الوطنية والخطط ونظم الميزانية، ووافقوا كذلك على فقرة تطلب إلى الأمين التنفيذي والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، دعم بناء قدرات جهات التنسيق الوطنية ومراسلو العلم والتكنولوجيا و«أعضاء مكاتبهم».

وفيما يتعلق بالطلب الموجه إلى الأمانة لإعداد قائمة عامة بالمهام الرئيسية لمراكز التنسيق الوطنية وجهات التنسيق الوطنية، اتفقت الأطراف على أن تساعد الأمانة بدلاً من ذلك في الجهود الوطنية الرامية إلى التنسيق الفعال وتبادل المعلومات عن الاتفاقية على الصعيدين الوطني والمحلي لدعم التنفيذ. وواجهت الأطراف أيضاً صعوبة في التوصل إلى اتفاق بشأن الصياغة التي تدعو الأمانة والآلية العالمية والأطراف وغيرهم إلى المساعدة في هذا العمل، مما يسلط الضوء على مخاطر محدودة الموارد وضرورة التحلي بالواقعية فيما يمكن أن تحققه بعض الأطراف.

وفيما يتعلق بتعريف وتعزيز استخدام النهج والممارسات الرامية إلى تحقيق مكاسب بيئية واجتماعية واقتصادية، اعترضت بعض الأطراف على الإشارة إلى الحلول القائمة على الطبيعة، مفضلين «النهج القائمة على النظام الإيكولوجي». كما أثار مصطلح

هذا العدد من نشرة مفاوضات الأرض (enb@iisd.org) © (ENB) كتبه وحرره كل من الدكتورة بامبلا تشيسيك، ومارك كالبريتا، والدكتورة سوزي مالان، والدكتورة ميكا شرودر، وليز ويليتس. المحرر الرقمي أنستازيا رودويولو. الترجمة الفرنسية: ألكسندرا لوفيفر والترجمة العربية: نهى الحداد. المحررون: الدكتورة لين واجنر، والدكتورة بامبلا تشيسيك <pam@iisd.org>. تصدر نشرة مفاوضات الأرض عن المعهد الدولي للتنمية المستدامة والجهة المانحة للنشرة هي الاتحاد الأوروبي. يتم تقديم الدعم العام لنشرة مفاوضات الأرض خلال عام 2024 من قبل وزارة البيئة الاتحادية الألمانية وحماية الطبيعة والسلامة النووية وحماية المستهلك، ووزارة البيئة اليابانية (من خلال معهد الأستراليات البيئية العالمية)، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة النيوزيلندية، وحكومة سويسرا (المكتب الفيدرالي السويسري للبيئة) وسوان إنترناشيونال. وقد قدمت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تمويلاً خاصاً لتنظيم هذا الاجتماع. الآراء المتضمنة في هذا النشرة هي مسؤولية المؤلفين وحدهم ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبارها تعكس موقف الجهات المانحة أو المعهد الدولي للتنمية المستدامة. لم يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في إعداد هذا التقرير، ويمكن استخدام مقتطفات من هذه النشرة في المطبوعات غير التجارية مع التنويه الأكاديمي المناسب للمصادر. للحصول على معلومات عن النشرة، بما في ذلك طلبات توفير الخدمات الإخبارية، اتصل بمدير الخدمات الإخبارية الدكتورة جيسكا تيمبلتون من خلال البريد الإلكتروني <jtempleton@iisd.org>. يمكن الاتصال بفريق نشرة مفاوضات الأرض في مؤتمر الأطراف السادس عشر عبر البريد الإلكتروني <pam@iisd.org>.

ودعا مندوب منظمات المجتمع المدني اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى تعزيز ما يلي: البيانات المصنفة بشأن آثار التصحر وتدهور الأراضي والجفاف؛ والنهج التي تدعم مشاركة المرأة؛ ومشروعات استعادة الأراضي التي تقودها المجتمعات المحلية والمشروعات ذات التوجهات المحلية؛ وموامة عمل لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية مع جداول الأعمال والأطر العالمية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاق باريس، والإطار العالمي للتنوع البيولوجي؛ وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب كأداة لتبادل المعارف.

اعتماد تقرير لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية: وافقت الأطراف على تقرير اللجنة دون إبداء أي ملاحظات أو تعليقات.

انتخاب أعضاء المكتب بخلاف رئيس لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية: وافقت اللجنة على انتخاب نواب الرئيس لدورتها الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين: تشارلز لانغ (كينيا)، وشياوكسيا جيا (الصين)، وبابلو هيرانان فييغاس أوريليو (الأرجنتين).

أعلن ميركو كنجيفيتش، رئيس اللجنة، اختتام الدورة الثانية والعشرين للجنة في الساعة 5:27 مساءً.

في الأروقة

اندھش أعضاء الوفود عند اطلاعهم على الجدول الزمني ليوم الخميس حين علموا أن فريق الاتصال الخاص باللجنة الجامعة اجتمع لمدة ثلاث ساعات فقط خلال الفترة الصباحية وخلال الجلسة العامة الختامية للجنة العلم والتكنولوجيا بعد الظهر. لذا، عندما حاول فريق الاتصال المشترك بين لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية ولجنة العلم والتكنولوجيا الاجتماع في العاشرة صباحاً، كان هناك القليل من أعضاء الوفود داخل غرفة الاجتماعات. وعندما بدأ أعضاء الوفود في الوصول واحداً تلو الآخر، اشتكت إحدى العضوات التي بد عليها التعب والإرهاق من أنها «لا تستطيع حتى تذكر عنوان المقرر المشترك، ناهيك عما يُمكن أن تتذكره عما ينبغي أن ينجزه ذلك المقرر».

كان من الواضح أن فرق الاتصال لا يزال أمامها بعض العمل اللازم لإنجازه، وتحديداً فريق الاتصال التابع للجنة الجامعة الذي لم يكن قد انتهى بعد حتى اقتراب نهاية فترة الظهيرة سوى من بضعة من مشروعات المقررات لعرضها على الجلسة العامة، بل ولم يكن قد بدأ في القراءة الأولى للعديد من مشروعات المقررات. ورغم أن رئيس اللجنة أصدر إعلاناً صارماً في الصباح يلزم الأطراف بتخصيص ساعة واحدة على الأكثر لنظر كل مقرر، إلا أن الأطراف قضت ما يقرب من تسع ساعات في مناقشة مقرر واحد. وقال أحد أعضاء الوفود «ما لم تسير المناقشات بوتيرة أسرع، سنترك عدداً لا بأس به من المقررات دون النظر فيها».

ظل أعضاء الوفود يتفقون الشاشات حتى تبين لهم تأجيل الجلسات العامة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية ولجنة العلم والتكنولوجيا في البداية إلى الساعة الرابعة مساءً، ثم إلى الرابعة والنصف مساءً، وتأجيل الجلسة العامة للجنة العلم والتكنولوجيا تماماً. وقد أعرب أحد المشاركين عن «ارتياحه» عندما أنهى فريق الاتصال التابع للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية عمله في الصباح، مشيداً «بالتناجح الجيدة» المحققة. لكن الأمر لم يكن بنفس السلاسة في فريق الاتصال التابع للجنة العلم والتكنولوجيا، الذي انشغل بمناقشة مشروع مقرر قدمه مندوب الولايات المتحدة بشأن الأراضي الزراعية. وعندما خرج المشاركون لأخذ قسط من الراحة بعد محادثات الفريق الدسمة ذات الطابع التقني، وصف أحدهم الأراضي الزراعية بأنها جوهر مشكلة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف «التي هزمتنا»، إلا أنها أيضاً «المسألة التي وحدت» بين اتفاقيات ريو.

في هذه الأثناء، استمر فريق اللجنة الجامعة في العمل، وكان يقضي في بعض الأحيان أكثر من ساعة في نظر فقرة واحدة. وخلال الاستراحة التي قيل فيها للأطراف «رجاء اشحنوا طاقاتكم، أمامنا ليلة طويلة»، قال أحدهم مازحاً: «ربما اختلط على أعضاء الوفود العمل بقاعدة (تخصيص ساعة واحدة بحد أقصى لكل مقرر)، معتقدين أن عليهم تخصيص ساعة واحدة لكل فقرة. وقال أعضاء الوفود في الردهة وهم يتناولون الوجبات الخفيفة التي طلبها مضيفو مؤتمر الأطراف لتنشيط الأطراف خلال ساعات المساء الطويلة «نشكر السعودية على كرم الضيافة!».

ملخص وتحليل نشرة مفاوضات الأرض الخاصة بالدورة السادسة عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر سيكون متاحاً يوم الثلاثاء الموافق 17 ديسمبر/كانون الأول 2024 على الرابط

enb.iisd.org/convention-combat-desertification-unced-cop16

المحرز في فريق غير رسمي ناقش إنشاء وإعداد اختصاصات فريق خبراء مخصص للقيام بالأعمال التحضيرية لوضع إطار استراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لما بعد عام 2030 وإطار الرصد ذي الصلة. واتفق الفريق على إحالة مشروع المقرر مع جميع التعديلات ذات الصلة إلى الجلسة العامة المشتركة بين لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية ولجنة العلم والتكنولوجيا.

لجنة العلم والتكنولوجيا: اجتمع فريق الاتصال التابع للجنة العلم والتكنولوجيا في الفترة الصباحية لاختتام المفاوضات غير الرسمية بشأن مشروع المقرر المتعلق ببرنامج عمل لجنة التفاعل بين العلوم والسياسات لفترة السنتين 2025-2026. واتفق المشاركون على النص بسرعة بعد تذكير من الأمانة العامة بأنه نص موحد استخدم في جميع مؤتمرات الأطراف السابقة. ووافق أعضاء الوفود على النص.

ثم استأنفت لجنة العلم والتكنولوجيا مداولاتها بشأن مشروع المقرر المتعلق بمشاركة المعرفة ونقل التكنولوجيا والابتكار. واقترح أحد أعضاء الوفود فقرة جديدة تدعو الأطراف إلى استكشاف فوائد وتكاليف وإجراءات عقد دورات لجنة العلم والتكنولوجيا بالتوازي أو بالتعاقب مع اجتماعات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية التي تُعقد بين الدورات. وحُذفت الفقرة المقترحة بعد معارضة شديدة من الأطراف. وافق أعضاء الوفود بعد ذلك على مسودة الوثيقة، وأحالوها إلى لجنة العلم والتكنولوجيا.

بدأ أعضاء الوفود في مناقشة مشروع مقرر جديد بشأن تجنب تدهور الأراضي والتربة في الأراضي الزراعية والحد منه وعكس اتجاهه. وبعد محاولة الاتفاق أولاً على فقرات الديباجة، اتفق أعضاء الوفود على «إيقاف العمل» بعدة فقرات لعدم الاتفاق على العديد من التعديلات والعديد من الفقرات الجديدة. واختلفت الآراء حول النظر في ممارسات الأراضي الزراعية التي تساهم في التدهور، وكذلك تلك التي تساهم في إيجاد الحلول. واحتاج أعضاء الوفود إلى مزيد من الوقت للنظر في الفقرات المتعلقة بتغير المناخ، والزراعة كأسباب للتدهور، ودور المزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة.

وفيما يتعلق بنص المنطوق، أحرز أعضاء الوفود تقدماً مطرداً في عدة أقسام، من بينها: تحسين صحة الأراضي الزراعية والتربة؛ والإدارة المتكاملة للموارد المائية في الزراعة؛ وتعزيز الحوكمة المسؤولة وكذلك نظم المحاصيل المتنوعة المستدامة والمحاصيل التي تحقق الأمن الغذائي والتغذية. وبعد استراحة قصيرة ووضع اللمسات الأخيرة على فقرات الديباجة، تمكن أعضاء الوفود من الاتفاق على صياغة المنطوق بشأن الاستثمار في تطوير حلول مبتكرة مستدامة قائمة على العلم والشراكات. وأحيل مشروع القرار المتفق عليه إلى لجنة العلم والتكنولوجيا.

الجلسة العامة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

خلال الاجتماع الأخير للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، عرض ميركو كنجيفيتش (الجبيل الأسود) رئيس اللجنة ثمانية مشاريع مقررات واعتمدها اللجنة.

أعرب مندوب الجبل الأسود، نيابةً عن البلدان المُدرجة في المرفق الخامس، عن تقديره لتوسيع الحدود المعتادة للاتفاقية خلال الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف، والعمل الذي قامت به أسرة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لإبراز الاتفاقية غير أنهم أشاروا إلى أن العديد من التحديات لا تزال قائمة، ومنها الحاجة إلى توسيع نطاق ولاية الاتفاقية ليشمل المناطق الأخرى بخلاف المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة وشبه الرطبة.

رحب مندوب أنغولا، نيابةً عن المجموعة الأفريقية، بنتائج الدورة. وسلط الضوء على الجهود الجارية التي تبذلها لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية لتعزيز بناء القدرات دعماً لتنفيذ الاتفاقية، لكنه دعا إلى ضرورة وضع استراتيجية شاملة.

أعرب مندوب الإكوادور، نيابةً عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن تقدير بلاده لمساهمات الآلية العالمية في تحليل التدفقات المالية، وطلب إلى أمانة الآلية العالمية مواصلة تيسير وصول الأطراف إلى الموارد المالية. وأعرب عن تأييده لعرض بنما استضافة الدورة الثالثة والعشرين للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، مشيراً إلى أن ذلك يعكس التزام بنما بإقامة التعاون العلمي والفني وتعبئة الموارد وتنمية القدرات الاستراتيجية.

شدد مندوب غواتيمالا، مؤيداً مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، على الحاجة إلى ما يلي: التخفيف من آثار الجفاف، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، والتدفقات المالية التي تدعمها الآلية العالمية لتوسيع نطاق تنفيذ الاتفاقية، وإقامة شراكات مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وزيادة أوجه التآزر مع اتفاقيات ريو.